«سي إن إن» تعتبر منع ترامب وسائل إعلام من دخول البيت الأبيض اعتداء على حرية الصحافة

واشنطن - (أ ف ب): ندّدت مؤسسات إعلامية أمريكية الجمعة بقرار الرئيس دونالد ترامب منع ثلاث وسائل إعلام من دخول البيت الأبيض، ووصفته بأنه اعتداء على حرية الصحافة ومخالف للدستور، متعهدة بمواجهة أي محاولة لتقييد عمل صحفييها.

ووصفت شبكة «سي إن إن» قرار ترامب بأنه «هجوم غير قانوني» على حرية الصحافة، فيما تعهّد موقع «بوليتيكو» بأن يدافع «بقوة» عن حقوقه المكفولة بموجب التعديل الأول للدستور.

وكان ترامب أعلن منع مراسلي شبكتي «سي إن إن» و«إم إس ناو» وموقع «بوليتيكو» من دخول البيت الأبيض، متهما إياها بنشر «أخبار كاذبة» عن إدارته.

وردّت «سي إن إن» بأن تغطيتها «منصفة ودقيقة» وتحظى بالحماية بموجب الدستور الأمريكي، مضيفة أن فرض حظر عليها «سيشكّل هجوما غير قانوني على هذا الحق الأساسي المحمي دستوريا».

وحذّر الرئيس الجمهوري البالغ 80 عاما، من أن مؤسسات إعلامية أخرى قد تواجه المصير نفسه، من دون أن يحدّدها.

وقال ترامب عبر منصته «تروث سوشال»، «يسعدني أن أعلن أنه اعتبارا من الآن، سأمنع سي إن إن للأخبار الكاذبة، وإم إس ناو... وبوليتيكو... من دخول البيت الأبيض بسبب »نشرها« المستمر للأخبار الكاذبة!».

ولم يوضح ترامب السبب المباشر وراء القرار، لكنه أضاف أنه «لا ينبغي السماح لوسائل الإعلام بأن تكتب أو تنشر باستمرار روايات مختلقة وأكاذيب عندما تغطي أخبار رئيس الولايات المتحدة».

وظلّ صحفيون من «سي إن إن» و«إم إس ناو» و«بوليتيكو» داخل حرم البيت الأبيض بعد إعلان ترامب.

وتعهّد «بوليتيكو» الجمعة بـ«الدفاع بقوة عن حقوقنا المكفولة بموجب التعديل الأول في مواجهة أي محاولة لتقييدها».

وقالت رابطة مراسلي البيت الأبيض، وهي هيئة مستقلة تمثّل الصحفيين الذين يغطون الرئاسة، إنها «تقف دفاعا» عن الصحفيين «الذين يجري استهدافهم بسبب قيامهم بعملهم».

وشهدت ولايتا ترامب في البيت الأبيض هجمات متكررة على وسائل إعلام لا ترضيه تغطيتها.

ويندر أن يمنع رؤساء الولايات المتحدة مؤسسات إعلامية من دخول البيت الأبيض بشكل تام.

وكان ترامب منع خلال ولايته الأولى دخول مراسل «سي إن إن» جيم أكوستا، قبل أن تبطل محكمة القرار لاحقا.

وفي العام الماضي، منع ترامب وكالة «أسوشييتد برس» من حضور بعض الفعاليات بسبب قرارها مواصلة استخدام تسمية «خليج المكسيك» بدلا من «خليج أمريكا» التي أقرّها ترامب.

ويأتي إعلان ترامب الجمعة في وقت تراجعت معدلات التأييد له إلى مستويات قياسية، وفيما يواجه حزبه الجمهوري خطر فقدان السيطرة على الكونغرس في انتخابات منتصف الولاية في نوفمبر.

وقال رئيس لجنة المراسلين من أجل حرية الصحافة بروس براون إن حظر المؤسسات الإعلامية سيكون «غير دستوري بشكل واضح».

○ جوليا بنبروك مراسلة شبكة سي إن إن تقدم تقريرا مباشرا خارج البيت الأبيض أمس. (أ ف ب)

ترامب يوقع قانونا يجيز فرض عقوبات جديدة واسعة على روسيا

واشنطن - (أ ف ب): وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الجمعة مشروع قانون يجيز فرض عقوبات جديدة ضد روسيا بسبب استمرار حربها في أوكرانيا، وذلك بعد إقرار من الكونجرس تأخر لأكثر من عام. وتسعى واشنطن إلى إحياء المفاوضات لإنهاء النزاع، رغم انشغالها إلى حد كبير بالحرب ضد إيران التي تستنزف أيضا جزءا من ذخيرتها، فيما تكثّف روسيا هجماتها على أوكرانيا.

ويستهدف التشريع الذي أقرّه الكونجرس هذا الأسبوع، قطاعَي الطاقة والدفاع في روسيا، إضافة إلى أفراد ومسؤولين كبار على رأسهم الرئيس فلاديمير بوتين. وهو أول خطوة كبيرة يتخذها الكونجرس حيال روسيا منذ تولي ترامب ولايته الثانية. كما يستهدف ما يُعرف بأسطول الظل، أي ناقلات النفط التي تستخدمها روسيا للالتفاف على العقوبات الغربية. ويمنح التشريع ترامب صلاحية فرض رسوم جمركية تصل إلى 100 بالمئة على كبار مشتري النفط والغاز الروسيّين، بما قد يشمل الصين والهند.

ويستهدف مشروع القانون أيضا الشركات والجهات الأجنبية التي تدعم الجيش الروسي، كما يوسّع نطاق العقوبات المرتبطة بإيران. ويهدف التشريع إلى تعزيز جهود تجفيف مصادر التمويل التي تعتمد عليها موسكو للاستمرار في الحرب. لكن الصلاحيات الواسعة المتعلقة بفرض الرسوم الجمركية أثارت انقساما غير معتاد بين الديموقراطيين الذين يدعم معظمهم أوكرانيا، غير أنهم قاوموا منح ترامب صلاحيات أوسع في مجال التجارة. وأقرّ مجلس النواب الذي يهيمن عليه الجمهوريون التشريع الأربعاء بأغلبية 262 صوتا مقابل 159.

وأشاد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في وقت سابق بالتشريع، ووجّه الشكر إلى المشرّعين الأمريكيين لإقراره. وقال زيلينسكي على منصة إكس إن مشروع القانون يعد «أداة قوية للغاية يمكنها أن توقف هذه الحرب الإرهابية وتدفع روسيا إلى النقطة التي تُضطر عندها إلى صنع السلام». وأضاف «يجب أن تكون العقوبات قوية حتى تنجح كل الجهود من أجل السلام، بما في ذلك جهودنا الدبلوماسية المشتركة مع الولايات المتحدة وأوروبا وأصدقائنا الآخرين».

وقالت وزارة التجارة الصينية أمس السبت إنها تحتفظ بحقها «في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية سيادة الصين الوطنية ومصالحها التنموية بحزم، فضلا عن حماية الحقوق والمصالح المشروعة والعادلة للشركات الصينية». وقالت الهند الخميس إنها ستواصل شراء النفط «من مصادر متنوعة». وتمكّنت نيودلهي التي تعتبر روسيا شريكا استراتيجيا، من التعامل مع أزمة الطاقة التي تسببت بها الحرب بين الولايات المتحدة وإيران جزئيا عبر اللجوء إلى موسكو، رغم الضغوط التي مارستها الدول الغربية.

ورأى داعمو التشريع أن هناك حاجة إلى فرض ضغوط اقتصادية أشد على موسكو التي بدأت غزوها الواسع لأوكرانيا في فبراير 2022. واحتفى مؤيّدون لأوكرانيا بتصويت الكونجرس، مشيرين إلى أن روسيا تستمر في هجماتها، إذ قتل خمسة أشخاص في هجوم روسي بطائرات مسيرة استهدف وسائل نقل مدنية في جنوب البلاد الأربعاء، بحسب ما أفاد مسؤولون في كييف. وتأخر إقرار التشريع لأكثر من عام بسبب تفضيل ترامب إبقاء صلاحيات فرض العقوبات والرسوم الجمركية بيده بدلًا من تركها للكونجرس. ويأتي توقيع ترامب لمشروع القانون قبل أسبوع من موعد لقائه مع نظيره الصيني شي جينبينغ في واشنطن.

في موسكو، قال الرئيس الروسي السابق دميتري مدفيديف أمس السبت إن الرد الروسي على العقوبات الأمريكية الجديدة يجب أن يتضمن «ردعا عسكريا». ولم يقدم مدفيديف، الحليف البارز للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأحد أبرز المتشددين المناهضين للغرب في موسكو، مزيدا من التفاصيل بشأن طبيعة أو كيفية الرد. وقال مدفيديف الذي يشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس الأمن الروسي عبر تلغرام: «حتى في الجانب الآخر من المحيط، لا يفهمون سوى لغة الردع العسكري المباشر، وهذه هي اللغة التي ينبغي أن نرد بها على الفظائع المعادية لروسيا».

هجوم على مركز للشرطة في شمال باكستان يوقع 31 قتيلا

كوهات/باكستان - (أ ف ب): أدى هجوم بالمتفجرات والأسلحة النارية على مقر عام للشرطة في شمال باكستان وتبنته مجموعة إسلامية مسلحة، إلى سقوط لا يقل عن 31 قتيلا، فيما كانت الاشتباكات لا تزال متواصلة أمس السبت. وأفادت السلطات أن الهجوم بدأ بعملية انتحارية بعد ظهر الجمعة في حرم مقر الشرطة التاريخي في ميدنة كوهات البالغ عدد سكانها حوالي 220 ألف نسمة الواقعة في ولاية خيبر بختونخوا التي تشهد اضطرابات متصاعدة في بشمال البلاد.

والمجمع المستهدف هو المقر العام للشرطة على مستوى المقاطعة، ويضم المكاتب الرئيسية لإدارة مكافحة الإرهاب والشعبة الخاصة وعدة وحدات أخرى في الشرطة. وقال مسؤول في الشرطة لوكالة فرانس برس امس السبت: «قُتل 31 شخصا على الأقل، بينهم 16 شرطيا، وأصيب أكثر من 100 آخرين حتى الآن في هذا الهجوم المسلح وعملية التفجير الانتحارية». وأضاف طالبا عدم ذكر هويته: إن عددا من المهاجمين «ما زالوا متحصنين داخل قسم الشعبة الخاصة في مجمع شرطة كوهات» مضيفا أن «عددهم غير محدد».

وتابع ان «تبادل إطلاق النار معهم مستمر منذ وقت متأخر من الليل الماضي». وأعلنت جماعة «اتحاد المجاهدين باكستان»، وهي فصيل مرتبطة بحركة طالبان باكستان، مسؤوليتها عن الهجوم. وأشار بيان نشره مساء الجمعة مسؤول الصحة في مقاطعة كوهات إلى إصابة أكثر من مائة شخص، غالبيتهم من عناصر الشرطة، موضحا أن عددا منهم في حال حرجة.

وأظهرت صور لوكالة فرانس برس جنودا يقفون قرب أكوام من الطوب والأنقاض والجدران المدمرة عقب الهجوم، بينما ينتشر جنود مسلحون حول المجمع لحراسته. وشوهد عدد من سيارات الإسعاف في شارع قرب المجمع.

وتحمّل باكستان جماعات متطرفة تقول انها متمركزة في أفغانستان مسؤولية تصاعد الهجمات في خيبر بختونخوا وولاية بلوشستان الحدودية الجنوبية، لكن حكومة طالبان تنفي أي تورط أفغاني. وفجّرت هذه الاتهامات خلافا حادا وصدامات مسلّحة بين البلدين الجارين، ونفّذت باكستان ضربات جوية دامية قالت إنها استهدفت مسلّحين على الأراضي الأفغانية. لكن حكومة طالبان في كابول والأمم المتحدة أكدتا مقتل عشرات المدنيين في الضربات الباكستانية على شرق أفغانستان في يونيو.

وندد رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف بالهجوم الذي وقع مساء الجمعة، مبديا «حزنه العميق وأسفه الشديد لإصابة عدد من الأشخاص جراء الانفجار». وأمر بتقديم «أفضل رعاية طبية للمصابين» وأمر بإعداد تقرير عن الهجوم.

وقال الرئيس آصف علي زرداري: «إن القضاء التام على فتنة الخوارج والإرهابيين المدعومين من الخارج أمر ضروري لأمن الوطن». وتستخدم السلطات الباكستانية هذا المصطلح للإشارة إلى حركة طالبان باكستان، في إطار استراتيجية سياسية ودينية وأمنية تهدف إلى نزع الشرعية الأيديولوجية عن هذه الجماعة المسلحة.

○ آثار الهجوم بالمتفجرات والأسلحة النارية على المقر العام للشرطة في كوهات. (أ ف ب)

○ تظاهرة مناوئة لترامب في جرينلاند في يناير الماضي. (أ ف ب)

جرينلاند والدنمارك: الاتفاق مع ترامب لن يقوض السيادة

كوبنهاجن - (رويترز): قالت الدنمرك وجزيرة جرينلاند أمس: إن أي اتفاق مع الولايات المتحدة لن يمس بسيادة جرينلاند، بعد أن قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: إن الاتفاق سيمنح واشنطن «سيطرة دائمة» على أمن الجزيرة الواقعة في القطب الشمالي، ما يبقي نطاقه الدقيق غير واضح.

وقالت الولايات المتحدة والدنمرك وجرينلاند في وقت متأخر من الجمعة إنها أبرمت اتفاقا يسمح للولايات المتحدة بتطوير وجود عسكري كبير في جرينلاند، مع حظر إقامة قواعد عسكرية لخصوم واشنطن على الجزيرة.

ولم تكشف تفاصيل رئيسية في الاتفاق، بما في ذلك حجم الوجود العسكري الأمريكي في الإقليم الدنماركي الذي يتمتع بحكم ذاتي، وما إذا كانت ستنقل إلى واشنطن أي صلاحيات رسمية تتعلق بالسياسة الخارجية أو الموارد.

وعبرت الدنمارك وجرينلاند عن أملهما في أن يضع الاتفاق، المتوقع توقيعه خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الأسبوع، حدا لأشهر من الغموض الذي أثارته تهديدات ترامب بالسيطرة على جرينلاند.

وقال وزير الخارجية الدنماركي لارس لوكه راسموسن في بيان نشره على فيسبوك أمس: «قد يكون (هذا) الأسبوع أسبوعا جيدا لجرينلاند والدنمرك والولايات المتحدة».

وأوضح: «نأمل أن تفسح فترة الضبابية المجال لاتفاق ملزم يعزز الأمن في القطب الشمالي وشمال الأطلسي، وبالتالي أمننا المشترك داخل حلف شمال الأطلسي وأوروبا، مع احترام الخطوط الحمراء لمملكة الدنمرك».

لكن بعض سكان نوك، عاصمة جرينلاند، عبروا عن تشككهم في توثيق العلاقات مع واشنطن.

وقال جاكوب لودفيجسن، البالغ من العمر 65 عاما: «لا ينبغي للولايات المتحدة أن تسيطر على جرينلاند. أعتقد أن من الأفضل لنا التعاون مع حلف شمال الأطلسي».

وقالت ماريان هانسن، وهي طاهية متقاعدة تبلغ من العمر 71 عاما، لرويترز في نوك: «على ترامب أن يبتعد كل البعد عن جرينلاند. لا ينبغي له أن يتوقع أن يصبح أبناؤنا وأحفادنا أمريكيين في المستقبل».

وشددت الدنمارك وجرينلاند مرارا على ضرورة أن تحترم واشنطن سيادة مملكة الدنمارك وأن تقبل بأن جرينلاند ليست للبيع.

وقال ترامب على منصة تروث سوشال في وقت متأخر من الجمعة إنه بموجب الاتفاق «ستتمتع الولايات المتحدة إلى الأبد بالقدرة الكاملة على القيام بكل ما هو ضروري في جرينلاند من أجل ضمان أمن جرينلاند والولايات المتحدة الأمريكية والدفاع عنه».

وأضاف أن الاتفاق «يمنح الولايات المتحدة سيطرة دائمة على الأمن، وعلى جميع الاحتياجات الأخرى في جرينلاند»، موضحا أنه لن يسمح لأي طرف معاد بإقامة قاعدة أو وجود عسكري في جرينلاند أو تنفيذ استثمارات حساسة فيها من دون موافقة كتابية صريحة من واشنطن.

واشنطن توافق على صفقة محتملة لبيع دفاعات جوية لأوكرانيا بنحو 2,7 مليار دولار

واشنطن - (أ ف ب): وافقت الولايات المتحدة يوم الجمعة على صفقة محتملة لبيع معدات دفاع جوي لأوكرانيا بقيمة 2,68 مليار دولار، بعد مناشدات متكررة من كييف للحصول على دعم كي تتصدّى للهجمات الروسية. وقالت وزارة الخارجية الأمريكية في إخطار للكونجرس: إنها «اتخذت قرارا بالموافقة على صفقة بيع عسكرية خارجية محتملة لحكومة أوكرانيا» يسمح لها بشراء معدات حديثة لتطوير قدراتها في مجال الدفاع الجوي والخدمات ذات الصلة.

وبحسب الخارجية الأمريكية، طلبت كييف شراء معدات تشمل أنواعا متعددة من الصواريخ ومنصات إطلاق ورادارات لمكافحة الطائرات المسيّرة ومقطورات. ويجب أن تخضع الصفقة المقترحة لمراجعة الكونجرس. وقالت الخارجية: «إذا أبرمت الصفقة المقترحة، فستموّلها أوكرانيا من خلال المساهمات الأوروبية والتمويل العسكري الخارجي الأمريكي الذي تمّ تخصيصه خلال الإدارة السابقة».

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هذا الشهر إنه سيطلب من الأوروبيين سداد قيمة المساعدات الأمريكية التي قدّمت لأوكرانيا في عهد سلفه جو بايدن. وطالب ترامب مرارا بأن يتحمل الأوروبيون جزءا أكبر من كلفة الدعم الغربي لأوكرانيا. وجاء القرار الذي قدّرت وزارة الخارجية الأمريكية كلفته الإجمالية بـ2,68 مليار دولار، بالتزامن مع توقيع ترامب قانونا يجيز فرض عقوبات جديدة تهدف إلى زيادة الضغط على روسيا.

وشهدت العاصمة الأوكرانية تصاعدا في الهجمات الروسية التي تواجه دفاعاتها الجوية صعوبة في صدّها بسبب نقص الذخيرة. وتسعى موسكو إلى استنزاف معنويات الأوكرانيين، وترهيب حلفاء كييف الأوروبيين، في وقت يعتقد الكرملين أنه يتمتع بتفوق في إنتاج الأسلحة، وفق محللين. كما عرقلت الحرب المستمرة في الشرق الأوسط المحادثات التي تتوسط فيها الولايات المتحدة لإنهاء النزاع بين روسيا وأوكرانيا، بعدما استحوذت الحرب مع طهران على جانب كبير من اهتمام واشنطن واستنزفت مخزوناتها من الذخيرة.

لكن حتى قبل اندلاع تلك الحرب في فبراير، ظلت روسيا وأوكرانيا على خلاف بشأن القضية الرئيسية المتمثلة في الأراضي. واقترحت أوكرانيا تجميد النزاع على خطوط الجبهة الحالية. لكن روسيا رفضت المقترح، مؤكدة أنها تريد السيطرة على كامل منطقة دونيتسك التي لا تزال أوكرانيا تسيطر على أجزاء منها، وهو مطلب لا تقبله كييف.

إعدام رجل في إيران متهم بنقل معلومات حول الصواريخ إلى إسرائيل

طهران - (أ ف ب): أعدمت السلطات الإيرانية رجلا بتهمة تسريب معلومات حول مواقع صواريخ إلى الاستخبارات الإسرائيلية خلال الحرب، بحسب ما أفادت السلطة القضائية أمس السبت. وأفاد موقع «ميزان أونلاين» التابع للسلطة القضائية بأن «حكم الإعدام نُفذ بحق حسين بدران الذي زود الموساد معلومات حول مواقع صواريخ في محافظة أصفهان» وسط البلاد. وأضاف القضاء أن بدران اتهم بـ«التجسس والتعاون الاستخباراتي» لصالح إسرائيل، من غير أن يذكر تاريخ اعتقاله أو محاكمته.

وأوضح أنّ «المحكمة العليا أيدت حكم الإعدام». ولم تكن وسائل الإعلام الإيرانية قد أوردت هذه القضية حتى الآن. وتعرّضت إيران لهجومين أولهما في يونيو 2025 شنّته إسرائيل، والثاني في أواخر فبراير 2026 نفذّته الولايات المتحدة وإسرائيل وأشعل الحرب في الشرق الأوسط. وتزايدت مذاك وتيرة الاعتقالات والإعدامات المرتبطة بالحرب وكذلك بالاحتجاجات التي حصلت مطلع السنة. وخلال الحرب التي اندلعت مطلع العام، استُهدف عدد كبير من مواقع الصواريخ الإيرانية، وقُتل المرشد الأعلى علي خامنئي وعشرات القادة العسكريين البارزين.